بعيد المدى

صحافيون في المزاد العلني المباشر

■ علي عبد السادة

من قال إن الصحافة الحرة في العراق على قدر كبير من الرسوخ، تجربة بتقاليد ومعالم واضحة؟ من يا ترى يجد فيها كل مقومات السلطة الرابعة؟ من يزعم أن صحافة معاصرة ومؤثرة تكونت في العراق معافاة سليمة منذ ثماني سنوات على الانعتاق والانفلات من القبضة الحديدية.

لا يساق هذا التقدير النسبي على مرفق صحافي، بعينه، كلية المشهد العراقي تتحمل وزر التلكؤ في تشييد تلك التقاليد.

وربما هناك من تمكن، بهذا الشكل او ذاك، من خلق ملامح أولية بما هو متاح على طريق صيانة تجربة فريدة، كان بالإمكان أن تكون أفضل حالا من هذه العشوائية الراهنة.

الوقت مناسب جدا لجرد حساب مع ما يسمى بالسلطة الرابعة في العراق؛ ثمة مؤشر قوي لمسخ يهدد الصحافة، الصحافة الحرة.

لا يجوز إهمال الطبيعة السياسية للنظام، ومدى تحمله لصحافة حرة يؤثر فيها ويتأثر بها، ولا يعقل أيضا إغفال أن قوى سياسية وجهات ولوبيات ضغط مستفيدة ومقربة من السلطة تحرف العمل الصحافي، وترسم له، قسريا تارة وبالترغيب تارة أخرى، طريقا على المسطرة المرسومة.

لكن الأسرة الصحافية في البلاد تفتح المجال لاستضعافها والاستخفاف بدورها، وتتيح لتحقق فرص التبويق والنظر بعين وإغماض الأخرى.

قبل أن نوجه سهام النقد للسلطة على أنها تضيق الخناق على الصحافة في العراق – وهي تفعل ذلك بما لا يقبل الشك – علينا مراجعة مكاننا وأين نقف، علينا إعادة النظر بما نقوم به جميعا كأبناء أسرة صحافية في بلد يحاول ويجتهد في النمو والنضوج.

السلطة غير ملامة على ما تفعل، هناك من يسمح لها بتقليم أظافرنا. صحافيون يتحولون إلى تجار إعلانات، وسماسرة صفقات تربط المال بالسياسة، ووسطاء يمسحون الأكتاف بالأخضر الأمريكي، لا يهمهم ما يكتبون، بل يسوؤهم النطق بلسان العامة، والاستجابة لضغوط الرأي العام، صحافيون يرتقون سلالم النجاح والتفوق دون أن يكونوا، في الأصل، صحفيين لائقين بمكانهم، بعضهم والجميع يعرف، تصدروا المشهد دون أن يعرفوا صياغة جملة، لكنهم يصوغون أشياء أخرى. ترى كيف اجتمعت مصالح المال بشبكة علاقات السلطة ونافذين في المعارضة لصناعة صحافيين عراقيين جاهزين للبيع في المزاد العلني المباشر؟

الآخرون، القلة الرافضة لهذه السمة الطاغية، مبعدون لا مكان لهم اليوم، وعلى الأقل في الغد القريب.

تفتح صحف وتغلق. يحجز آخرون موجات على الأثير فتنطفئ، يطلقون خدمات إعلامية ضخمة على شبكة الانترنيت، ويشتري القادرون المقتدرون منهم الفضاء لتلفزيون قد يسكت بعد حين. كل هؤلاء جزء من لعبة تحريك الدمى. فالمستفيدون يدفعون المال ويجهزون الخطاب دون الهدف والمبتغى معلنا واضحا، فينبري لهم عتاة الصحفيين والفنيين، وتفتح المطابع داخل وخارج البلاد أبوابها مرحبة بصفقة جديدة. هكذا تتعمق الفوضى، ولا يعرف إن كانت عشوائية العمل علامة على "عراق جديد".

لن يكون هؤلاء عاملا حاسما في خلق صحافة حرة. ولو أن وجودهم أمر طبيعي حتى في التجارب الراسخة ديمقراطيا، لكن أن تكون سماتهم موسومة بالمشهد كله وطاغية متفشية على المشهد الصحافي في البلاد فهذه علامة الانهيار المبين؛ وبينته تلك من تواصل واستمرار سطوة عارضي الخدمات الصحفية الرخيصة.

أجدني معجبا دائما بما قاله نابليون: ""الصحفي رقيب ومقامر وناصح ووصي على الملوك والحكام ومعلم للأمم .. وأربع صحف معارضة أشد ترويعا وتخويفا من ألف سكين حادة".

من هو الرقيب والناصح والوصي على الحكام في العراق، من قامر معهم في مواجهة صفقات السلطة. وإذا كان نابليون غبيا، أو جاهلا، فإن عددا كبيرا من الصحفيين وملاك مرافق إعلامية يقامرون للسلطة لا في مواجهتها، يتلقون نصيحتها لا يجرؤون على نصحها، وان فعلوا لن يسمعهم احد، عادة ما تغلق السلطة أذنها للسان معقوف وقلم لا يوجع.

تحقيق التوازن في الصحافة العراقية مسألة نسبية، عليك التفكير بدفع أقل الخسائر، هذا أمر طبيعي في ظل تنوع سياسي وفكري يفرض حاجات ومتطلبات على الإعلام العراقي، لكن الأمر يتحول تدريجيا إلى سوق رخيص بارت فيه البضاعة الأصيلة.

توتر" في علاقة إيران بالتنظيم منذ فترة طويلة والاختلافات المذهبية هي السبب

واشنطن: الهزيمة الإستراتيجية للقاعدة في متناول اليد

متابعة/ المدى

ركّزَ مسؤولون أميركيون في تصريحاتهم الأخيرة عن العراق حيث ارتفَعت الهجماتُ ضد قواعد وجنود أميركيين ركّزوا على ما وصفوه بالدعم الإيراني لجماعاتٍ مسلّحة متطرفة ترتبط بطهران.

ويتوالى صدور هذه التصريحات في الوقت الذي يدرس زعماء الكتل السياسية العراقية إمكانية الطلب من واشنطن إبقاءَ بعض من قواتها في العراق بعد الموعد المقرر للانسحاب العسكري الأميركي نهاية العام الحالي.

وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس جلال طالباني أن "الموضوع طُرح من جميع جوانبه" خلال الاجتماع الذي ضمّ في مكتبه السبت زعماء وممثلي الأحزاب والكتل بحضور رئيسيْ مجلسيْ النواب والقضاء الأعلى.

وأضاف أن المجتمعين اتفقوا على التوصل "بعد أسبوعين" إلى ما وصفها بـ"نتيجة قاطعة".

يشار إلى أن حزيران المنصرم كان الأشد دموية بالنسبة لقوات الولايات المتحدة في العراق منذ عام ٢٠٠٨ مع مقتل خمسة عشر جنديا أميركياً، فضلاً عن أنه كان الأعنف منذ كانون الثاني بالنسبة للمدنيين العراقيين الذين استَهدَفتهم هجمات إرهابية في غير منطقة من البلاد.

وأعلنت ما تعرف بـ(دولة العراق الإسلامية) المرتبطة بتنظيم القاعدة الأسبوع الماضي مسؤوليتها عن هجومين منفصلين وقعا في حزيران وأسفرا عن مقتل ٣٠ شخصا على الأقل، بحسب ما أفادت جماعة (سايت أنتيليجنس) التي تتخذ الولايات المتحدة مقراً وترصد نشاطات القاعدة وفقاً لبياناتها المنشورة على مواقع "جهادية".

وفيما تتواصل الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب قال وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا في تصريحاتٍ أدلى بها السبت الماضي قبل وصوله إلى كابُل في أول زيارة لأفغانستان منذ توليه مهام منصبهً مطلع تموز قال للصحفيين إنه يعتقد أن "الهزيمة الإستراتيجية" للقاعدة باتت "في متناول اليد"، مضيفاً: "إن إلحاق هزيمة إستراتيجية بالقاعدة في متناول اليد، وآمل أن نتمكنَ من التركيز على ذلك وعلى العمل بوضوح مع وكالتي السابقة أيضاً."

بانيتا كان يشير إلى عمله السابق كمدير لوكالة المخابرات المركزية الأميركيّة، معرباً عن اعتقاده بأن الوقت حان الآن في أعقاب مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن لتكثيف الجهود من أجل استهداف ما تبقى من قيادات تنظيم القاعدة.

وفي هذا الصدد، قال مسؤول البنتاغون "أود القول إن ما بين عشرة وعشرين من القادة الرئيسيين بين باكستان واليمن والصومال وتنظيم (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) بشمال أفريقيا. أعتقد أنه إذا تَمكّنا من تعقّب هؤلاء فسوف نستطيع بالفعل أن نلحق هزيمة إستراتيجية بالقاعدة. ولقد كُنّا عند هذه النقطة نتيجةً للعمليات التي قمنا بها في وكالة المخابرات المركزية وللعمل الآخر الذي تم القيام به كما تعلمون. وأعتقد أننا قد قوّضنا قدرات القاعدة على شن هجمات مماثلة للحادي عشر من أيلول. وأعتقد أننا جعلناهم في حالة من الفرار. كما أعتقد بأن اللحظة الآن مناسبة، بالنظر لما حدَثَ مع بن لادن، لوضع أقصى قدر من الضغط عليهم. وأرى أنه في حال مواصلتنا هذا الجهد فسوف نتمكن حقاً مِنْ شلّ تنظيم القاعدة باعتباره تهديداً للولايات المتحدة"، بحسب تعبيره.

وفي عرضها لأحدث تصريحات بانيتا، أشارت وكالة رويترز للأنباء إلى ما قالَهُ الجنرال ديفيد بيتريوس الذي سيتولى رئاسة وكالة المخابرات المركزية الأميركية في أيلول للصحفيين أنه يتفق مع تقييم مسؤول البنتاغون بأن "الهزيمة الإستراتيجية للقاعدة ممكنة".

وأضاف بيتريوس قائد قوات التحالف في أفغانستان والذي كان يتولى سابقا قيادة القوات الأميركية في العراق "قد توجد عناصر من القاعدة هنا وهناك لبعض الوقت. لكن السؤال هو هل يستطيعون أن يخططوا وينفذوا هجمات إستراتيجية بكفاءة"، على حد تعبيره.

وفي تقرير بَثّتْهُ من دبي تحت عنوان "القيادات العليا لتنظيم القاعدة تحتفظ بموطئ قدم في إيران"، سلّطت وكالة أسوشييتد برس للأنباء الأضواء على العلاقات المفترضة بين القاعدة وطهران من خلال عرض مستفيض لبعض جوانب هذه الصِلات وآراء محللين ومسؤولين.

وينقل التقرير المنشور أيضاً في صحيفة (يو. أس. أيه. تودي) الأميركية الأحد عن ثيودور كاراسيك، وهو خبير في الشؤون الإقليمية في (معهد الشرق الأدنى والخليج للتحليلات العسكرية) في دبي قوله "إن ثمة العديد من الأسباب التي من شأنها أن تجعل قائداً في القاعدة يشعر بالراحة في إيران هذه الأيام"، معتبراً أن أبرز هذه الأسباب هو "العدو المشترك لكليهما، أي أميركا"، بحسب تعبيره.

لكن التقرير يشير أيضاً إلى "التوتر" الذي شاب علاقة إيران بالقاعدة منذ فترة طويلة. وتطرّق إلى الاختلافات المذهبية بين هذا التنظيم والجمهورية الإسلامية.

وينقل عن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست ما صرّح به في أيار الماضي بأن "الولايات المتحدة ليس لديها مبرر لإبقاء قوات في الشرق الأوسط بعد مقتل بن لادن"، بحسب تعبيره.

الباحث في الشؤون الإستراتيجية الدكتور عماد رزق أكد لإذاعة العراق الحر أن أفكار القاعدة لا يمكن أن تؤثر بمسيرة (الربيع العربي) المطالبة بالحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط. وتحدث عن موضوعات أخرى ذات صلة بجهود مكافحة الإرهاب حول العالم في ضوء تأكيدات الرئيس الجديد للبنتاغون بأن إلحاق هزيمة إستراتيجية بالقاعدة "في متناول اليد."

حطام خلفته "القاعدة"..... أ.ف.ب

من الجوار

المحكومون الأردنيون إلى بلادهم

أعلن السفير المعتمد لدى الأردن الدكتور جواد هادي عبّاس عن توجه عراقي يسمح باستكمال محكومية المعتقلين الأردنيين في العراق ممن أنهوا نصف مدة المحكومية في السجون الأردنية، وذلك بموجب اتفاقية ثنائية بين بلاده والأردن بهذا الصدد.

وأكد عبّاس أن إجراءات جادة تتم بهذا الشأن للإفراج عن (٤٥) معتقلا أردنيا في السجون العراقية، وعودتهم للأردن لاستكمال مدد محكومياتهم في الأردن، مشيرا إلى أن الاتفاقية الآن بانتظار إقرارها من مجلس النواب العراقي، وطلب إعطاءها صفة الاستعجال، وفور إقرارها سيتم تطبيقها على أرض الواقع من قبل الحكومة العراقية.

إيران تورد السلاح

اتهمت السفارة البريطانية في بغداد إيران بتوريد الأسلحة إلى العراق لقتل العراقيين، مشيرة إلى أن الهجوم الصاروخي الذي استهدف فندق الرشيد وسط بغداد تم بأسلحة إيرانية.

وقال السفير البريطاني في العراق مايكل ارون ما زالت التدخلات الإيرانية قائمة"، مشيرا إلى أن "النفوذ البريطاني لدى الحكومة الإيرانية ليس كبيرا، لكن نقول على الدوام عليهم أن لا يقوموا بأي تدخلات في الشأن العراقي".

وأضاف ارون أن "هناك مسألة تهريب الأسلحة عبر الحدود من إيران إلى العراق، والتي تعمل على إيذاء العراقيين".

تفجير الناقل إلى سوريا

ذكر مصدر في الشرطة أن أنبوبا ناقلا للنفط إلى سوريا تعرض للتفجير بعبوة ناسفة شمال غرب الموصل، ما أدى إلى توقف عملية التصدير.

وقال المصدر إن "مسلحين مجهولين فجروا عصر أمس الأول أنبوبا ناقلا للنفط من مصفى عين زالة باتجاه سوريا"، مبينا أن الانفجار "وقع قرب المصفى في ناحية زمار".

وأضاف أن "الأنبوب تعرض إلى أضرار مادية بسيطة جراء الانفجار"، مشيرا إلى أن "تصدير النفط تم إيقافه في الوقت الحالي لحين إكمال إصلاحه". وتبعد مدينة الموصل مركز محافظة نينوى، مسافة ٤٠٥ كم شمال العاصمة بغداد.

نواب يشكون فساد مشاريع الطاقة ومواطنون لا يثقون بالترقيع

الكهرباء: قصة الفشل الأكبر في العراق

متابعة/ المدى

بعد مضي ما يقرب الثماني سنوات على سقوط النظام السابق مازالت أزمة نقص الكهرباء تتصدر لائحة التراجع الخدمي في البلاد بالرغم من صرف مليارات الدولارات لإحياء المنظومة الكهربائية، فتلك الأزمة شهدت منعطفا جديدا بعد أن عولت الحكومة على أصحاب المولدات الأهلية في سد نقص التيار الكهربائي من خلال دعمهم بالوقود المجاني، وقد زاد هذا الإجراء قلق المواطنين بتفاقم الأزمة، فيما عد مراقبون هذا الإجراء اعترافا ضمنيا للحكومة عن عجزها في حل أزمة نقص الكهرباء في البلاد أكثر مما هو حل مؤقت وطارئ لها.

وفي استطلاع أعدته وكالة "كل العراق" المحلية أمس الاثنين، استوضحت فيه آراء سياسيين ومواطنين في أن معالجات الحكومة الحالية للازمة ناجعة أم مجرد إجراء وقتي.

صاحب مولدة أهلية حسين زنكنة أكد أن "مجلس محافظة بغداد تنصل عن وعوده بتوفير الوقود المجاني وانا لم استلم إلى الآن أية دفعة من مادة الكاز على الرغم من مرور شهر تقريبا على قرار مجلس المحافظة ، وان القرار أربك عملنا كثيرا وسبب تفاقم أزمة الكاز وارتفاع سعره من ٨٥٠ ألف دينار للطن الواحد إلى أكثر من مليون دينار على خلفية القرار".

وكانت الحكومة العراقية اتفقت عبر مجالس المحافظات مع أصحاب المولدات الأهلية لتزويد المواطنين بالكهرباء من خلال تزويدهم بمادة الكاز مجانا وبكمية ٣٥ لترا مقابل كل واحد كي في ويتم خلال ذلك تزويد الأهالي بـ ١٢ ساعة كهرباء يوميا مقابل ٧ آلاف دينار لكل أمبير مع فرض عقوبات تصل للحبس في حال مخالفة القرار.

فيما عزا محمد إبراهيم صاحب محل للمواد الإنشائية والكهربائية أزمة الكهرباء في البلاد إلى استشراء الفساد قائلا إن "الفساد الإداري والمالي لم يستثني فقط في وزارة الكهرباء بل حتى وصل إلى مشغلي المولدات الحكومية من خلال بيع خطوط كهرباء خارج الحصة المقررة من المجالس البلدية".

وأضاف أن "الكويت على الرغم من صغر مساحتها وقلة نفوسها السكاني لكنها تنتج من الطاقة الكهربائية اكبر مما ينتجه ويستورده العراق".

ومع قرب حلول شهر رمضان المبارك وتصاعد درجات الحرارة في البلاد، تلظت قلوب المواطنين قبل أجسادهم من طول انتظار الحلول الوافية لمعالجة تلك الأزمة.

وفي هذا السياق طالبت فردوس علي أستاذة في جامعة بغداد الحكومة العراقية الى وضع خطة طارئة تخفف من معاناة المواطن في هذا الشهر، إذ ذكرت أن "على الحكومة أن تكثف من جهودها من توفير الطاقة الكهربائية مع ارتفاع درجات الحرارة في موسم الصيف الحالي ومع قرب حلول شهر رمضان الفضيل والذي سيصادف خلال شهر آب المقبل بغية تخفيف المعاناة على الصائمين".

تلك التساؤلات أبقت المواطن يتساءل عن جدوى خطط الحكومة وإعلانها عن تعاقدها مع كبرى الشركات العالمية في مجال الطاقة وسط تقدم كبير في مسعى بعض دول العالم لإيجاد بدائل للطاقة تعرف بالصديقة للبيئة.

وأبرمت وزارة الكهرباء عقداً مع وزارة النفط الإيرانية، لتجهيزها بمليون ونصف المليون لتر يومياً من مادة الكازاويل الإيراني لمدة سنة واحدة، عن طريق أسطول الناقلات الإيراني وبسعر السوق العالمي، وأن هذه الكمية من الوقود تكفي لتوليد طاقة كهربائية تصل إلى ٢٥٠ ميكاواط.

المواطن أوس حسن انتقد بشكل لاذع الإجراءات الحكومية لمعالجة أزمة نقص الكهرباء، ووصف الحلول التي تجريها الحكومة بهذا الشأن "بالترقيعية وغير الحقيقية".

وقال منذ "مدة ليست بالقليلة نسمع بين الحين والآخر عن حلول ومعالجات لإنهاء أزمة الطاقة الكهربائية في المستقبل البعيد ولكننا لا نتفاجأ من أن تبقى هذه المعالجات داخل أروقة الوعود الانتخابية وتصريحات المسؤولين ولا تخرج إلى حيز التنفيذ".

وأضاف حسن "لقد مللنا الوعود وحان الآن قطف ثمار ما جنيناه من انتخابات أوصلت المسؤولين الى دفة الحكم وإدارة شؤون الدولة، وعليهم الآن الإيفاء بوعودهم والنزول عند رغبات المواطنين، فيما تزال حيتان الفساد تغوص في بحور وزارة الكهرباء".

عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد أيدت حسن بشأن حالات الفساد التي تحدث بالوزارة، إذ قالت إن "هناك سرقات تحدث لشاحنات نقل الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية ، وهي تحدث بشكل مستمر، فضلا عن أن هناك مسؤولين في الوزارة متورطين في تلك السرقات".

فيما قال عضو في لجنة النفط والطاقة النيابية إن "فكرة الاعتماد على المولدات الأهلية في تجهيز المواطنين بالطاقة الكهربائية ولدت ميتة.

وأضاف أن "هذه المعالجة لازمة الكهرباء غير مجدية لعدم وجود آليات واضحة لمتابعة توزيع مادة الكاز على أصحاب المولدات الأهلية، بالإضافة الى أن بعض اصطحاب المولدات يقومون بسرقة الوقود، وبيعه في السوق السوداء او استبداله ، وفتحت الباب أمام هدر المال العام".

واتهم عواد جهات سياسية لم يسمها بالوقوف خلف استمرار أزمة الكهرباء في البلاد.

وقال إن "استمرار أزمة الكهرباء في البلاد جعلنا نعتقد بوجود إرادات سياسية مدعومة خارجيا تقف حائلاً دون تحسن الطاقة الكهربائية في البلاد".

وأضاف أن "عدم محاسبة الشركات المتلكئة بتنفيذ مشاريع الطاقة يقودنا إلى الاعتقاد بأن بعض الجهات السياسية تعرقل استقرار مستوى الطاقة الكهربائية".

وبين العوادي إن "لجنة التحقيق المشكلة من قبل مجلس النواب اكتشفت عمليات فساد منظمة تقدر بمليارات الدولارات في وزارة الكهرباء خلال السنوات السابقة ، وسوف تعلن تلك العمليات خلال مجلس النواب".

من جانبه أكد نائب عن القائمة العراقية ان "مشكلة الكهرباء مازالت تشكل أزمة وتستمر تلك الأزمة لان معالجاتها آنية وردود أفعال انفعالية ومعالجات ترقيعية". وقال النائب عبد خضر الطاهر أن "السبب في استمرار أزمة الكهرباء يعود الى سوء التخطيط". مؤكدا انه "لو كانت هناك سياسة تخطيط حقيقية منذ ٨ سنوات بما يتعلق بأكثر المسائل قربا للمواطن وهي مسألة الكهرباء لوصلنا الى نتيجة منطقية". وكشف عضو القائمة العراقية أن "الحكومة ومنذ ٨ سنوات استوردت محطات غازية لكنها تركتها في العراء طوال السنوات الماضية ولم يتم نصبها، مستدركا انه "تم نصب قسم منها الآن".

وشدد الطاهر على أن "سوء التخطيط هو الذي أدى إلى هدر هذه الأموال وسوء التخطيط لم يقتصر على هذا الجانب بل شمل كل الحلول الترقيعية غير المبنية على أسس تخطيطية صحيحة".

وأشار الى "اتفاق مجالس المحافظات مع أصحاب المولدات الأهلية والحكومية أصبح حالة ضرورية لان المواطن في الوقت الحاضر يريد أن تتوفر له الخدمات بأي ثمن وكيفما يكون وبالتالي فان البعثرة موجودة".

المولدات الاهلية فاقمت المشكلة.... (ارشيف)